بسم الله الرحمن الرحيم

الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانه العامه
لجنة الشئون الإقتصاديه والماليه

اللقاء السنوى الرابع
حول
القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩-٣٠ يناير ١٩٩٥

دور المعلومات
فى تنمية القدره التنافسيه للإقتصاد المصرى
" نموذج شبكة معلومات التجاره "

ورقه مقدمه من
د. محمود عبد الرحيم أبو سديره

دور المعلومات

فى تنمية القدره التنافسيه للإقتصاد المصرى

" نموذج شبكة معلومات التجاره "

أولا : عصر المعلومات :

فى ظل ثورتى المعلومات وتكنولوچيا الإتصالات أصبح الإنعزال والإبتعاد عن جاذبية الحركه العالميه بكل إيجابياتها وسلبياتها مستحيلا ، وبالتالى أصبحت العوده إلى قيود المنع والإحتكار وسائل عديمة الجدوى خاصة فيما يتعلق بقضية العصر ، وهى قضية المعلومات وحرية إنسيابها وتدفقها ... فحجب المعلومات الإقتصاديه أو غيرها والتحكم فى تسريبها أو منعها لم يعد سلاحا قويا فى أيدى الدول المتقدمة ، فلقد حطمت ثورة المعلومات كل القيود وتخطت كل الحدود سواء أكانت قيودا سياسية أم قانونيه أم إداريه .... أو كانت حدودا جغرافيه وحضاريه .

لقد أصبحت المعلومات بصفه عامه والإقتصاديه منها بصفه خاصه ضروره من ضرورات العصر الراهن عصر التقدم المعرفى الإنسانى ... عصر المعلومات وتعدد مصادرها وتنوع معالمها ،عناصرها وزواياها ... والثورات المتلاحقه التى يعيشها العالم اليوم تشكل تكاملا حقيقيا يبدأ بتطور التكنولوچيا والإتصالات الحديثه والمعلومات وتدفقها ونتيجة لذلك تعيش الحضاره الإنسانيه مرحلة تحول هائل لتدخل القرن القادم بإنجاز وتفوق كبيرين لم تشهد البشريه أحدث منهما ولا أبعد أثرا على كافة محاور الحركة الإنسانية .

لقد أصبحت المعلومات اليوم تيسر علينا أسلوبا جديدا ومغريا ألا وهو طرح البدائل بكل صورها وأشكالها . فباتت المعلومه صلب كل قرار وأساس كل خطة وضروره فى نشاطات الحياه الإنسانيه من رسم السياسه إلى تنظيم الإقتصاد ، ومن تشكيل الرأى العام إلى تراكم الثقافه ومن توجيه النشاط الفردى إلى بناء القيم الإجتماعيه العامه .

وهناك شبه إتفاق فى الفكر الإدارى يؤكد أن عملية إتخاذ القرار هو مفاضله البدائل المطروحه فى موقف معين لتحقيق أهداف محدده ، ففى المجال الإقتصادى

نجد أن المعلومات هى التى تشكل العنصر الفعال فى تحديد المشكلة الإقتصاديه أو بلورة الموقف الإقتصادى ... فهى فن تحديد البدائل وتقييمها ، كما أن المعلومات التى نحصل عليها نتيجة التنفيذ تعد ضروره لتقييم القرار الإقتصادى وإتخاذ الإجراءات التصويبيه المناسبه إذا لزم الأمر ... ومن ثم تعد المعلومات بمثابة الدعامه الأساسية لإتخاذ القرار الإقتصادى كما أنها تلعب دور الوسيط وتشكل علاقه وثيقه مع كافة الجوانب المختلفه لعملية التنميه الإقتصاديه الشامله .

فالمعلومات تمثل نشاطا قائما بذاته فى الوقت الذى تعد فيه مقوما أساسيا فى جميع الأنشطه دون إستثناء ... والعالم اليوم يتحول من نظام إقتصادى تدعمه المعلومات إلى نظام معلوماتى يطوى الإقتصاد بداخله .

ومع أجواء العمل لإقامة السلام العادل والشامل فى المنطقه يصبح التقدم التكنولوچى أساسا للتوازن الإستراتيچى ، ذلك أن إسرائيل تسعى فى ظل الأوضاع الجديده التى يخلفها السلام للعمل بكل الوسائل للحصول على تفوق حاسم فى مجال المعلومات كأداه أساسيه للسيطره على سوق التكنولوچيا الرفيعه .

ثانيا: المعلومات والنشاط الإقتصادى:

يرى البعض إن البحث عن مصادر المعلومات ومدى توافرها هى مرحله تأتى عقب إكتشاف المشكله الإقتصاديه المراد حلها وذلك بهدف معرفة حجم المشكله والبدائل المتاحه لتخذ القرار . ولكن الواقع العملى يبين أن توفر المعلومات والبيانات فى شكل منتظم ولدى مصادر موثوق بها ومدى سهولة الحصول عليها يعتبر من أهم الوسائل التى تؤدى الى إكتشاف المشاكل الإقتصاديه الموجوده .

فمن غير الممكن أن يكتشف أحد الباحثين أو المسؤولين أن هنالك مشكله من نوع ما من دون تتبعه للبيانات ، وبالتالى فإن هذه هى أولى مراحل إتخاذ القرار .

وعند التأكد من وجود المشكله بعد ذلك يتم الرجوع للبيانات والمعلومات مره أخرى وإنتقاء ما يخص تلك المشكله لتحديد مدى حجمها وإمكانية حلها والبدائل المتاحه لحلها ، وهنا تبرز أهمية تصنيف المعلومات لدى الجهات المختلفه حيث أن عدم تصنيف تلك البيانات لدى مصادر تجميعها قد يؤدى الى متاعب أكثر من المتاعب

التى يسببها نقص تلك البيانات .

لذلك يلاحظ أن الدول المتقدمه أولت عنايه خاصه منذ فتره طويله بصناعة المعلومات بإعتبارها مصدر من مصادر القوه والهيمنه ، وإن من يمتلكها يمتلك السيطره العالميه ليس على المستوى الإقتصادى فحسب بل على المستويات الأخرى أيضا ولذلك فقد رصدت الدول المتقدمه لهذه الصناعه مبالغ كبيره جدا مما أدى إلى زيادة ما تشكله نسبتها إلى إجمالى الناتج المحلى لتلك الدول .

ومن المتوقع أن يصل إنتاج صناعة المعلومات الى ٤٠٪ تقريبا من إنتاج الدول الصناعيه بحلول العام ٢٠٠٠ .

وما يسمى بنظم المعلومات هو إصطلاح يعنى طريقة تقديم المعلومات والبيانات فى شكل منظم وفى الوقت المناسب عند الحاجه اليها .

وتقوم الحاسبات الآليه بدور كبير فى هذا المجال فى وقتنا الحاضر ومما لا شك فيه أن تصنيف المعلومات وتبويبها بالشكل السليم يخدم متخذى القرار على جميع المستويات وفى مختلف مجالات الحياه الإقتصاديه والإجتماعيه والسياسية وغيرها من المجالات .

فعلى مستوى **الإقتصاد الكلى** مثلا يكون القرار أصعب بدرجة كبيره منه على المستوى الجزئى وذلك بسبب أن هذا القرار سوف يشمل قطاعا إقتصاديا كبيرا بالإضافه الى تداخل وترابط المتغيرات الإقتصاديه وتأثرها ببعضها البعض .

فمثلا إذا أرادت الحكومه زيادة نفقاتها فى أحد القطاعات الإقتصاديه فى الدوله فإن مثل تلك الزياده فى الإنفاق سوف تؤدى الى تأثيرات مختلفه على مستوى الإقتصاد الكلى حيث أن ذلك سوف يزيد من المعروض النقدى داخل الدوله وسوف يؤثر أيضا على هيكل ميزان المدفوعات وسيمتد تأثيره أيضا إلى الأجور والأسعار داخل الدوله ولذلك نجد أن متخذ القرار الإقتصادى الكلى يحتاج إلى بيانات ومعلومات إقتصاديه تفصيلية عن كل قطاع من القطاعات الإقتصاديه بحيث تشتمل تلك المعلومات على نوعين من البيانات :

الأول : يخص المعلومات الأوليه ويقصد بها المعلومات التى تجمع من مصادرها

الأوليه عن طريق الإستبيانات أو عن طريق المقابلات أو عن طريق النشرات والتقارير السنويه التى تنشرها دوائر الإحصاء المركزيه فى الدوله .

أما الجزء الثانى فيخص المعلومات والبيانات الكميه وهى عباره عن علاقات رياضيه إحصائيه توضح علاقة المتغيرات الإقتصاديه ببعضها البعض ومدى تأثير تغير أحد هذه المتغيرات على المتغيرات الأخرى .

ومن هنا تبرز الحاجه الى وجود هيئات عامه هدفها تجميع المعلومات والإحصاءات على مستوى الدولة بالإضافه الى وجود مراكز تعنى بشؤون لبحوث والدراسات أيضا .

أما على **المستوى الجزئى** فإن القرار الإقتصادى يهدف غالبا الى تعظيم أرباح المؤسسه صاحبة القرار دون النظر الى مدى تأثيره على المؤسسات والقطاعات الإقتصاديه الأخرى .

ولذلك فصاحب القرار هنا يحتاج الى بيانات خاصه عن التكلفه والتنظيم بالإضافه الى بيانات عن السلوكيه كأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وغيرها من البيانات التى تخص دراسات الجدوى الإقتصاديه لقراره . ومع أن هذه البيانات غالبا ما تكون متوفره لدى المؤسسه نفسها فإن ذلك لا يعنى أنه لن يستفيد من البيانات الإجماليه الأخرى بل على العكس من ذلك فإن حاجته للبيانات الإجماليه أو البيانات المتعلقه بالمؤسسات التى تقوم بأنشطة مماثله تعتبر فى غاية الأهميه لأن هذه المعلومات هى التى تمكنه من تقييم وضعه فى السوق بشكل سليم .

أضف الى ذلك أن صاحب القرار على المستوى الجزئى يحتاج أيضا للبيانات الكميه (العلاقات الرياضيه) أكثر من علاقة المتغيرات الإجماليه ببعضها البعض .

الأهميه النسبيه

لتطبيقات نظم المعلومات فى القطاعات الإقتصاديه والأنشطه التجاريه

(مثال : الولايات المتحده الأمريكيه)

فى دراسة ميدانية لحصر تطبيقات نظم المعلومات فى دعم إتخاذ القرار فى الولايات المتحده الأمريكيه إتضح أن أكثر التطبيقات خلال الفتره (١٩٧١-١٩٨٨) على عينة من المؤسسات فى القطاعات الإقتصاديه المختلفه كانت فى الصناعه والتعليم مجال التسويق والإنتاج والتمويل والتخطيط الإستراتيجي .

(التطبيقات الإقتصاديه القطاعية)

القطاعات	٪ الأهميه النسبيه
الصناعه	٢٢
الزراعه	٥
التخطيط الحضرى	٧
المستشفيات	١١
التعليم	٢٢
الشئون العسكريه	٨
الخدمه المدنيه	١١
التجاره الداخليه	٦
التجاره الدوليه	٥
أخرى	٢
(المجموع)	(١٠٠)

(التطبيقات التجاريه بالمؤسسات)

نوع الوظائف	٪ الأهميه النسبيه
التسويق	٣٢
الانتاج	٢٠
التمويل	١٤
الموارد البشريه	٨
المحاسبه	٣
مراكز المعلومات	٨
التخطيط الإستراتيجى	١١
التصدير	٤
(المجموع)	(١٠٠)

وإعتبارا من عام ١٩٨٩ قامت الولايات المتحده بتوسيع نطاق تطبيق نظم دعم إتخاذ القرارات فى بقية الأنشطه الإقتصاديه مثال التجاره الدوليه والزراعه ومجالات المحاسبه وإداره الموارد البشريه كما هو موضح فى الجدولين السابقين .

ثالثا : نظم ومراكز المعلومات الإقتصاديه :

يقصد بنظم المعلومات الإقتصاديه **Economic Information System** المجموعه المتكامله من العناصر المعلوماتيه اللازمه لتدعيم القرارات الإقتصاديه سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المشروع . وتشمل تلك العناصر إمكانيات الحواسب الإلكترونيه والبرامج والإجراءات اليدويه والنماذج التحليليه لأغراض وصنع الخطط والبرامج وإتخاذ القرارات والمتابعه وتقييم الآداء الإقتصادى .

ويجب أن نؤكد هنا على ضرورة الربط بين إتخاذ القرارات الإقتصاديه والإتصالات الإقتصاديه والمعلومات الإقتصاديه حتى تصل جميعا لمراكز السياسات الإقتصاديه

وإتخاذ القرارات والنظم الخبيره وذلك لتحقيق الغايه من المعلومات الإقتصاديه

<u>ونوضح ذلك فيما يلى :</u>

* * **الإحصاءات الإقتصاديه :**

يجب أن تعطى الإحصاءات الإقتصاديه جميع جوانب الظواهر الإقتصاديه تاريخيا وجغرافيا .

* * **النماذج الإقتصاديه :**

ضرورة توفر نماذج قرارات لمعالجة البيانات والإحصاءات الإقتصاديه لتوليد حلول بديله بحيث تساهم هذه النماذج فى تحليل البدائل .

* * **الإختيارات الإقتصاديه :**

يجب أن يتم عرض المعلومات الإقتصاديه فى صورة نتائج أو جداول ومصفوفات هياكل قرارات بما يساعد على عملية الإختيار الأمثل من بين البدائل .

إذن ليس الهدف الأساسى هو مجرد بناء مراكز إحصاءات إقتصاديه أو تركيب حواسب إلكترونية بقدر ما نهدف جميعا لتدعيم نقاط صنع القرار الإقتصادى فعادة ما تتمركز الإجراءات على مستوى الإدارات التنفيذيه ولا تصل إلى مراكز تحديد السياسات الإقتصاديه بمكتب الوزير أو رئيس غرفة التجاره أو رئيس مجلس الإداره أو مكتب رجل الأعمال كما أن الحواسب الإلكترونيه بوضعها الحالى لا يساعد القيادات والفعاليات الإقتصاديه على صنع القرار الأمثل بل هناك تأخير بإستمرار فى توقيت القرار المثالى بما يتعارض وطبيعة الحياه الإقتصادية المتغيره .

إذن يرتبط نجاح نظم المعلومات الإقتصاديه بالنجاح الخارجى فى السوق والبيئه الإقتصاديه من منافسة ونمو وإنتشار وإستقرار وزياده وأرباح وصادرات وليس فقط بالسيطرة والمركزيه وضخامة الإحصاءات والروتين وتقادم الملفات ونؤكد ذلك من خلال :

١- تعتمد الكفاءه الإقتصاديه على جودة المتاح من معلومات إقتصاديه وليس بحجم التدفق :

(البيانات -الإحصاءات -المطبوعات -التقارير-الأبحاث والدراسات) .

٢- لا تحتاج الدوائر الإقتصاديه والفعاليات الإقتصاديه الى كثير من المعلومات والإحصاءات بل يحتاجون الى أساليب جديده لفهم وتشغيل المعلومات الإقتصاديه المتاحة لديهم الآن .

٣- إنشغال الفنيين ومشغلى الحواسب الالكترونية بإقتناء الجديد من حواسب وبرامج لمسايرة تكنولوچيا الإتصالات والمعلومات دون التركيز على البحث عن حلول للمشكلات الإقتصاديه والتجاريه .

٤- إنشغال العاملين فى تكنولوچيا المعلومات فى صيانة نظم قديمه (٨٠٪ من الوقت) وعجزهم عن تلبية طلب الإقتصاديين من الباحثين .

وينتج عن كل ذلك إرتفاع تكلفة إعداد البيانات وتشغيلها لتوليد المعلومات اللازمه للقرارات الإقتصاديه الحاليه عن الوفاء بحاجات متخذى القرارات وبالتالى نقص درجة تأثيرهم على السياسات الإقتصاديه .

ولتحقيق حاجات متخذى القرار الإقتصادى فى الدول المتقدمه فقد تنوعت مراكز المعلومات على النحو التالى :

١- مراكز معالجة البيانات : Data Processing Centres (DPC)

٢- مراكز المعلومات الإقتصاديه :

Economic Information Centres (EIC)

٣- مراكز دعم القرارات الإقتصاديه :

Economic Decision Support Centre (EDSC)

٤- مراكز قواعد المعرفه الإقتصاديه :

Economic Expert Centres (EFC)

٥- مراكز دعم الإقتصاديين والمديرين :

Economists- Managers Support Centres (ESC)

٦- مراكز معالجة الأفكار الإقتصاديه :

Economic Ideas Processing Centre (EIPC)

رابعا : تحديات النظام الإقتصادى الجديد :

إن هناك مستجدات سياسيه وإقتصادية وإجتماعية على الساحه المحلية والإقليمية والدولية أصبحت تشكل ملامح جديدة لنظام عالمى وإقتصادى جديد ، وخلفت بيئه إقتصاديه جديده بمتغيراتها ومؤثراتها مما يستوجب أن تتعامل مصر معها بفكر وقيم جديده لصياغة إستراتيجية للعمل القومى فى المرحله القادمه ... وما تتطلبه من بناء لهياكل إدارية ومؤسسيه جديده ومتطوره قادره على تنفيذ هذه الإستراتيجيه ومتابعتها وتصحيح مسيرتها بأعلى كفاءه وبدرجه عاليه من الجوده والإتقان .

وتبرز خصائص الإقتصاد العالمى للقرن القادم ... والتى بدأت تظهر إعتبارا من الآن حيث يشهد عام ١٩٩٥ المقاييس الجديدة لهذا الإقتصاد والذى يفرق بين الأمم والمنشآت بتعريف " السريع " و " البطىء " فعنصر السرعه وقياساتها أصبح المحدد الرئيسى للأداء الإقتصادى ... سرعة نزول الإبتكارات الجديده فى الأسواق ، سرعة دوران المخزون ، سرعة إتخاذ القرار ، سرعة دوران حياة المنتج ، السرعه التى يتم بها تخفيض مدة العملية الإنتاجيه وكل ذلك يعتمد على المعلومات .

إذن فإن الدول والمنشآت " السريعه " هى التى ستدخل القرن الحادى والعشرين أما تلك الدول والمنشآت " البطيئه " فهى التى ستتخلف عنه .

ويشهد عالمنا اليوم زياده فى مساحه التنافس فى الأسواق على كافة مستوياتها مع تأثيرات آليات السوق وتحرير التجاره لم يترك مجالا تؤثر فيه السياسات التقليديه التى إعتمدت على التوجيه والحمايه الأمر الذى يحتم الإسراع بتبنى مفاهيم وقيم جديده لصياغة سياسات تنبع من الفكر الخلاق المبدع الذى يعتمد على منطق العصر القائم على الجوده والإتقان وإرتفاع مستوى الأداء وملاحقة السباق التكنولوچى الذى يقدم السلعه فى أفضل صوره وأعلى جوده وأقل سعر قادر على المنافسه فى الأسواق المحليه والخارجيه ... ويعزز من أهمية ذلك أن آفاق التنميه أصبحت مليئه بالتحديات التى يتعين مجابهتها والإعداد لها ومعالجة ما يترتب عليها من آثار ونتائج بأساليب عصريه تتوافق مع إيقاع العصر السريع والمتلاحق

فى مناخ يسوده التنافس الشديد مع الأخذ فى الإعتبار أن السبيل الأفضل والأنجح لحماية الإنتاج الوطنى لا يتحقق إلا بالإرتفاع بمستوى الأداء وزيادة الإنتاجيه وحسن الإداره وإمتلاك المعلومات التى تمكن من القدره على النفاذ الى الأسواق العالميه بكل ما تتطلبه من تطوير دائم وملاحقة للأساليب التكنولوچيه .

إن الأوضاع الجديده تفرض أولويات رئيسيه من أجل النهوض بالإقتصاد المصرى والعمل على زيادة قدرته التنافسيه وفى مقدمتها تحقيق النمو المتواصل والسريع وثانيها تنمية الموارد البشريه وتعظيم الإستفاده منها بإعتبارها مصدر الثروه الحيوى لمصر وثالثها حسن إستخدام الموارد المتاحه والتى يمكن تعبئتها لتحقيق النمو والتقدم .

خامسا: نموذج شبكة معلومات التجاره :

تعتبر التجاره الخارجيه أحد الركائز الأساسيه فى الإقتصاد القومى لكافة دول العالم المتقدمه والناميه فهى تساهم مع غيرها من القطاعات الإقتصاديه فى تنمية الدخل القومى وبالتالى تساهم فى رفع مستوى المعيشه .

وتمثل التجاره الخارجيه فى مصر نحو ٤٥٪ من الدخل القومى وتظهر الحاجه الى المعلومات التجاريه وإستخبارات السوق فى عمليات التجاره الخارجيه سواء فى مرحلة التخطيط أو التنفيذ وقد برزت مشاكل النقص فى المعلومات التجاريه وصعوبة الحصول عليها فى الدول الناميه وورودها متأخره وزيادة تكلفة الحصول على المعلومات التجاريه .

من هذا المنطلق تم إنشاء شبكة معلومات التجاره كنظام متكامل لتوفير المعلومات الإقتصاديه والتجارية للعاملين بقطاعات الأعمال بإستخدام أحدث ما توصل إليه العالم فى مجال تكتولوجيا نقل وتحليل المعلومات .

ومن خلال الشبكه يمكن للمشتركين فى خدماتها الحصول على مختلف المعلومات الإقتصاديه والتجاريه والماليه المرتبطه بأعمالهم فى التوقيتات المناسبه ومن مصادر متعدده وذلك من خلال العديد من الوسائل التقنيه المتقدمه .

وتدعم خدمات الشبكة قطاعات الأعمال من خلال فتح نوافذ على العالم فى مجال الإقتصاد لتمكنهم من متابعة المتغيرات السريعة والمتجددة فى مختلف الأسواق التجاريه والماليه المحلية والإقليمية والدولية .

١- أهدافها :

(أ) دعم تنمية صادرات قطاعات الأعمال المصريه للأسواق العالميه

(ب) إثراء مناخ الإستثمار الداخلى والخارجى

(جـ) توفير المعلومات الخاصه بالقروض التجاريه المتاحه بالأسواق العالميه لقطاعات الأعمال المصريه .

(د) دعم قدرات رجل الأعمال على إتخاذ القرار

٢- خدماتها :

تقوم شبكة معلومات التجاره بتقديم العديد من الخدمات الهامه للوزارات والهيئات الحكوميه ولقطاعات الأعمال العام والخاص والمتعلقه بالمعلومات الإقتصاديه والتجاريه والماليه وذلك من خلال مجموعة من قواعد البيانات التى يمكن الإتصال بها مباشرة على النحو التالى :

*** * قاعدة بيانات المؤشرات الإقتصاديه - مصر**

- مصر (أكثر من ١٣٠ مؤشر إقتصادى وإجتماعى) .
- العالم (أكثر من ٨٥ دولة) .

*** * قاعدة بيانات الإستثمار - مصر وتشمل :**

- الشركات الإستثماريه
- قوانين وإجراءات الإستثمار
- فرص الإستثمار بمصر (دراسات الجدوى الإقتصاديه الأوليه)

*** * قاعدة الإجراءات - مصر وتشمل :**

- إجراءات سجل المصدرين
- إجراءات سجل المستوردين
- إجراءات سجل الوكلاء التجاريون

- إجراءات تأسيس فروع الشركات الأجنبيه

- إجراءات الرقابه على السلع

- إجراءات التصدير وتشمل :

إجراءات التصدير ، السلع المحصور تصديرها ، شهادة المنشأ

- إجراءات تأسيس الشركات وتشمل :

شركات الأموال ، شركات الأشخاص

- إجراءات تأسيس منشأه فندقيه - سياحيه

- الإجراءات الإستيراديه وتشمل :

نظم الإستيراد ،القطاع الخاص ، قطاع الاعمال العام ، لإعادة التصدير

- الإجراءات الجمركيه لقطاعى الأعمال العام والخاص وتشمل :

الإفراج الجمركى ، الإفراج المؤقت ، النظم الخاصه ، المناطق الحره

- الإجراءات البنكيه وتشمل :

خطابات الضمان ، الإعتمادات المستنديه ، الصفقات المتكافئه

* * **قاعدة بيانات الأدله - مصر وتشمل :**

- البنوك العامله فى مصر

- الهيئات المصريه فى الخارج المسئوله عن ترويج الصادرات

- المنظمات الدوليه فى مصر

- الفنادق

- السفارات والملحقيات

- شركات الطيران

* * **قاعدة بيانات التجاره الخارجيه - مصر وتشمل :**

- قاعدة بيانات الصادرات والواردات

- قاعدة بيانات الرسوم الجمركيه

- قاعدة بيانات الأكواد التجاريه / الجمركيه الدوليه

- قاعدة بيانات المصدرين المصريين

- قاعدة بيانات المستوردين المصريين

- قاعدة بيانات الوكلاء التجاريين بمصر

*** * قاعدة بيانات الفرص التجاريه وتشمل :**

- الفرص الإستيراديه (مصادر محليه - مصادر دوليه)

- الفرص التصديرية (مصادر محليه - مصادر دوليه)

- المناقصات (ممولة من صناديق دولية)

- فرص لشراء المعدات المستعمله (دوليه)

*** * قاعدة بيانات الأسعار العالميه وتشمل :**

- أسعار العملات فى الأسواق الدوليه

- أسعار الفوائد (إقراض- ودائع)

- أسعار السلع

٣ - أسلوب توفير الخدمه :

يمكن للمشتركين فى خدمات شبكة معلومات التجاره الحصول على البيانات والمعلومات من خلال عدة وسائل تتدرج لتلائم متطلبات وإحتياجات كل مشترك على حدة على النحو التالى :

- من خلال النماذج الورقيه - " بالفاكس "

- من خلال البث المباشر بالشبكه On Line

٤- ما تحققه الشبكه لزيادة القدره التنافسيه :

تقوم الشبكه بتوفير العديد من المعلومات والبيانات التى لها تأثير مباشر وغير مباشر على زيادة القدره التنافسيه للإقتصاد المصرى وذلك من خلال متابعة الآتى :

- حركة التجاره الدوليه

- أسعار السلع المستقبليه

- توقعات الأسعار المستقبليه

- توقعات الإنتاج العالمى

لملائمة المنتجات لمواجهه متطلبات الجوده فى الأسواق العالميه

- نقاط الإتصال الدوليه

المصدرون ، المستوردين ، المنتجون

- دراسات التسويق لسلعه

الإستفادة من الفرص فى الأسواق

- تقارير المخاطر للأسواق

الإستعداد للتغيرات فى ظروف الأسواق

- حلقات التوزيع بالأسواق

- القروض والمنح الدولية

- الإندماجات والتملك للشركات الدوليه

- تقارير الإستعلام عن شركه

- التشريعات المصريه

- الدراسات عن مصر

- المعارض الدوليه

- الترويج والإعلان للشركات فى شبكة المعلومات الدوليه

مكونات النظام

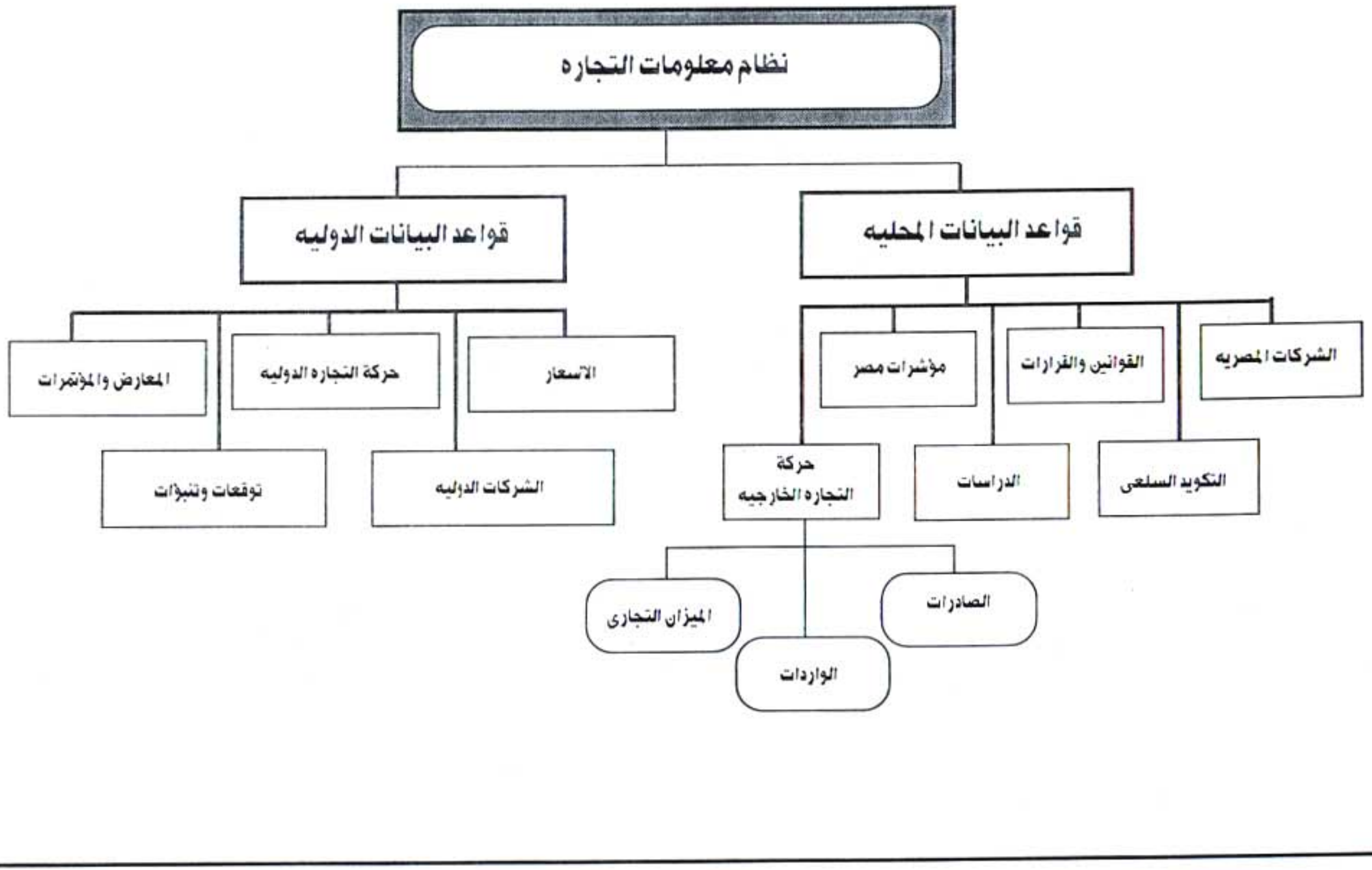

الإطار المتكامل للشبكة الدولية للتجاره الخارجية